

تمويل مستقبلنا



الاستثمار في المدارس والكلية التي يستحقها مجتمعاتنا

بريك-12 - التمويل

وجدت لجنة مراجعة الموازنة للمؤسسة في عام 2015 أن صيغة تمويل المدارس العامة لدول الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) عفا عليها الزمن - وأن ميزانية المؤسسة منخفضة للغاية بأكثر من مليار دولار.

قانون الميثاق، أعدته السيناتور سونيا تشانج-الحزب الديمقراطي/ولاية أريزونا (الحزب الديمقراطي - بوسطن) والنواب آرون فيغا (الحزب الديمقراطي - هوليوك) وماري كيف (الحزب الديمقراطي - ورستر)، على مدى فترة من الزمن، بتنفيذ التوصيات الأساسية الأربع للجنة لزيادة ميزانية المؤسسة، مما يسفر زيادة التمويل الحكومي الجديد عن أكثر من مليار دولار. وسيذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى المناطق ذات أكبر قدر من الاحتياجات والأقل في الموارد. وسُعِّير الصيغة إلى:

- حساب واقعي لتكاليف الرعاية الصحية للمقاطعات باستخدام بيانات فعلية لتحديد تكاليف التأمين ومعدلات التضخم في ميزانية المؤسسة.
- تحديث الصيغة لتوفير الدعم الكافي لمتعلمي اللغة الإنجليزية والطلاب ذوي الدخل المنخفض.
- حصر بصورة أكثر دقة لتكاليف التعليم الخاص لتعكس بشكل أفضل التكاليف الفعلية للالتحاق بالتعليم الخاص والتكاليف الإجمالية التي تتحملها المقاطعات للطلاب الملتحقين من خارج المقاطعة
- زيادة المساعدات الحكومية لبعض المقاطعات لتخفيف الخسائر على المدارس الأهلية.
- ضمان زيادة الحد الأدنى من المساعدات الحكومية السنوية إلى جميع المقاطعات التي تبلغ 50 دولارًا لكل تلميذ.

تمويل التعليم العالي

كشف تقرير أعد مؤخرًا أن بسبب التضخم والتغيرات في التحاق الطلاب، حُفض التعليم العالي العام في ماساشوستس بنسبة 31% منذ العام المالي 2001. وكشف نفس التقرير أن حصة تكاليف التعليم العالي التي يتحملها الطلاب وأسرههم قد تغيرت بشكل كبير خلال نفس الفترة، من حوالي 30% في السنة المالية 2001 إلى حوالي 55% في السنة المالية 2016.

ويشعر بتأثير هذا النقص المزمن في التمويل كل من طلابنا وأعضاء هيئة التدريس والموظفين المخلصين. قانون الاعتزاز، أعدته السيناتور جو كوميرفورد (الحزب الديمقراطي - نورثامبتون) والنواب شان غاربالى (الحزب الديمقراطي - أرلينغتون) وبول مارك (الحزب الديمقراطي - بيرو) سيعيد التأكيد على التزام الدولة بالتعليم العالي العام من خلال:

- تنفيذ النتائج الأساسية للجنة تمويل التعليم العالي لعام 2014، مما أدى إلى توفير تمويل إضافي للتعليم العالي العام بأكثر من 500 مليون دولار. ينبغي أن تكون هذه الأموال الجديدة مكملة للتمويل الحالي ولا تحل محله.
- وضع مستوى أدنى لتمويل التعليم العالي العام في النظام الأساسي في مستوى لا يقل عن المستوى التمويلي لكل طالب في السنة المالية 2001، وتعديله لمراعاة التضخم.
- تجميد المصاريف الدراسية والرسوم لمدة خمس سنوات، طالما أن الهيئة التشريعية تخصص الأموال اللازمة للوصول إلى مستويات التمويل لكل طالب في العام المالي 2001 في غضون خمس سنوات.

تمويل مستقبلنا
هو حملة شعبية
تهدف إلى إصدار
تشريع لزيادة التمويل
الحكومي للتعليم
العام بأكثر من 1.5
مليار دولار سنويًا
- بواقع أكثر من
مليار دولار للمدارس
العامة وأكثر من
500 مليون دولار
للتعليم العالي العام.

العناوين الكاملة
لمشاريع القوانين
المدعومة من
حملة صندوق
المستقبل هي:

قانون الميثاق - وهو
قانون يوفر فرص عادلة
واستثمارًا ملموشًا
لتعليم ناجح وعادل

قانون الاعتزاز - وهو
قانون يلزم موارد التعليم
العالي لتأمين نظام تعليم
عالي عام قوي وصحي